

دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي

دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب الليبية

■ أ. فراج محمود حامد المبروك *

● تاريخ استلام البحث 2024/09/16 م ● تاريخ قبول البحث 2024/11/18 م

■ المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي وذلك من خلال الرفع من جودة عملية الفحص الضريبي، فهي تسعى إلى إبراز انعكاس التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي الأمر الذي يساهم في خدمة وتنمية الاقتصاد. وتم الاعتماد على المنهج العلمي بشقيه الوصفي والتحليلي، وتم اختيار حجم العينة من مجتمع متمثل في عدد من موظفي ومراجعي الضرائب ومديري بمصلحة ضرائب بمدينتي طرابلس وبنغازي باستخدام قوائم الاستبيان، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية: أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وكفاءة النظام الضريبي، والحد من التهرب الضريبي من جهة، وكذلك وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، وأوصت الدراسة بضرورة إتمام عملية التحول الرقمي وتطوير مستوياتها الراهنة داخل مصلحة الضرائب من خلال التحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني مما يحسن كفاءة الإدارة ويخفف العبء الإداري على الموظفين.

● الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة؛ مصلحة الضرائب؛ الإيرادات الضريبية؛ التحول

الرقمي.

*محاضر بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي E-mail: falkilopom@gmail.com

The role of digital transformation in reducing tax evasion

Field study on the Libyan Tax Authority

■ Farag Mahmoud Hamed Al-Mabrouk*

● Received: 16/09/2024 ● Accepted: 18/11/2024

Abstract:

This study aims to highlight the role of digital transformation in the tax system in reducing tax evasion by increasing the quality of the tax examination process. It seeks to highlight the impact of digital transformation in reducing tax evasion, which contributes to serving and developing the economy. The scientific method, both descriptive and analytical, was relied upon. The sample size was chosen from a population represented by a number of employees, tax auditors, and managers at the Tax Authority in the cities of Tripoli and Benghazi using lists. Using questionnaire lists, one of the most important results reached by the field study is that there is a statistically significant effect between digital transformation and the efficiency of the tax system, and reducing tax evasion on the one hand, as well as increasing the collection of tax revenues on the other hand. The study recommended the necessity of completing the digital transformation process and developing its current levels within the Tax Authority through the shift from the manual system to the electronic system, which improves the efficiency of administration and reduces the administrative burden on Staff.

● **Keywords:** General budget; Tax Authority; Tax revenues; Digital transformation.

* Lecturer, Department of Accounting - Faculty of Economics, University of Benghazi

E-mail: falkilopom@gmail.com

■ مقدمة:

تمارس الضرائب دوراً هاماً في تمويل الموازنة العامة للدولة وتوجيه النشاط الاقتصادي، كما تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة ولتحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم أن النظام الضريبي يواجه العديد من المشاكل التي كان لها الأثر السلبي على الأداء وتحقيق العدالة الضريبية من جانب والحصيلة الضريبية من جانب آخر، وفي الوقت ذاته الذي أصبحت فيه لغة الرقمنة والتكنولوجيا هي اللغة السائدة في جميع التعاملات اليومية للمواطنين، وكذلك في تعاملات وقرارات الحكومات في العالم ككل (ale Ibrahim, 2017).

مع التطور التكنولوجي السريع وتزايد الاعتماد على الحلول الرقمية، تسعى العديد من الحكومات إلى رقمنة خدماتها وإجراءاتها، وفي هذا السياق تولي وزارة المالية اهتماماً كبيراً بتحويل مصلحة الضرائب إلى مؤسسة رقمية بالكامل.

ويهدف هذا التحول إلى تسهيل الإجراءات الضريبية على المواطنين والشركات، من خلال تقديم خدمات ضريبية إلكترونية متكاملة. كما يساهم في زيادة كفاءة عمل الموظفين، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحقيق شفافية أكبر في الإجراءات الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرقمية ستساعد في مكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز الإيرادات الحكومية.

لذا كان من الضروري استخدام آليات التحول الرقمي للنهوض وتحسين النظام الضريبي الليبي، خاصة وأن الإيرادات الضريبية تعتبر من مصادر تمويل الخزنة العامة للدولة والتي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنمية (إبراهيم، 2021).

إن ما يشكله التحول الرقمي من نقلة حضارية للدولة في الوقت الراهن باعتباره ركيزة أساسية في برامج التنمية وتحقيق النهضة الاقتصادية، تتطلب توفر بيئة فعالة لتمكين وضع استراتيجية بمصلحة الضرائب الليبية للتحول الرقمي والدفع نحو تحقيق الالتزام والتحصيل الضريبي المستدام في إطار رؤية استراتيجية مستدامة (نصير، 2021).

وعلى يسعى الباحث لدراسة تطور عملية الفحص الضريبي والتي تعتبر أساس عمل الإدارة الضريبية وإدخال الطابع التكنولوجي عليها، وذلك لتحسين كفاءة المنظومة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية لكل من الممول والإدارة الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي، والحد من التهرب الضريبي.

■ مشكلة الدراسة:

لا شك في أن الحاجة إلى تطوير منظومة الفحص الضريبي وإدخال أحدث التقنيات الرقمية عليها أصبحت ملحة في عصرنا الحالي. فأصبحت صياغة وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي مصدر اهتمام رئيسي لكل من المؤسسات العامة والخاصة، ما يمكن لها تحقيق ففزة نوعية في كفاءة وفعالية إجراءات الفحص الضريبي، وهذا يؤدي إلى الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة وإلى زيادة الدقة والسرعة في عمليات الفحص، مما يساهم في تقليل الأخطاء البشرية وتوفير الوقت والجهد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول الرقمي سيساهم في تعزيز الشفافية والعدالة في النظام الضريبي، مما يزيد من ثقة دافعي الضرائب ويشجعهم على الالتزام بواجباتهم الضريبية. وبالتالي فإن التحول الرقمي ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة لتحقيق نظام ضريبي عادل وكفاء يساهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

إن تطبيق التحول الرقمي يختلف من دولة إلى أخرى، ويتوقف ذلك على البيئة التنظيمية والتشريعية والتقنية لكل بلد، كما أن قياس أثر هذه التغييرات بشكل منفصل عن أثر التحول الرقمي يعد من أهم مشاكل الدراسة، وعليه تتجسد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

« هل للتحول الرقمي بالمنظومة الضريبية دور في الحد من التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب؟ »

وللإجابة على السؤال الرئيسي تم صياغة التساؤلات التالية:

- هل يساعد التحول الرقمي على تطوير كفاءة أداء مصلحة الضرائب؟

- هل يؤدي تطبيق آليات التحول الرقمي في مصلحة الضرائب إلى زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية؟
 - هل يساعد التحول الرقمي على الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب؟
- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من اهتمام الحكومة في الوقت الحالي بالتحول الرقمي في جميع الإجراءات والخدمات بشكل العام، وعليه فإن إدخال الطابع التكنولوجي على مصلحة الضرائب بالشكل الخاص سيساهم في زرع الثقة بين الممول والإدارة الضريبية، والحد من ممارسات التهرب الضريبي، وزيادة الامتثال الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- فهم الآثار الإيجابية والسلبية للتحول الرقمي على عملية الفحص الضريبي، وكيف يمكن الاستفادة من الجوانب الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.
- تساعد الدراسة في تحديد التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي في هذا المجال، مثل نقص الكفاءات، وتكاليف التكنولوجيا، ومقاومة التغيير.
- تساهم الدراسة في تطوير حلول مبتكرة للحد من التهرب الضريبي وتحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي.

■ الدراسات السابقة:

بهدف تأصيل مشكلة الدراسة واستخلاص فروض الدراسة سوف يقوم الباحث بعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، وأهم أهداف هذه الدراسات، وأهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات لها علاقة بجوهر الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- دراسة (نصير، 2022):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية على التحاسب

الضريبي الإلكتروني ومردوده على الحيلة الضريبية، ومدى إمكانية تصميم نموذج مقترح لبرنامج الفحص الذكي لتقديم رؤية حديثة تعتمد على التحول الرقمي يمكن من خلالها تعظيم ومضاعفة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن التحول الرقمي يعمل على بناء منظومة ضريبية متكاملة ومحكمة تساهم في تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني بما له من تأثير إيجابي قوي على الحيلة الضريبية على القيمة المضافة والضرائب الأخرى وصولاً إلى الحصيلة الضريبية الطموحة.

● دراسة (آمال، 2021):

قام الباحث بدراسة التحول الرقمي وإشكالية فرض الضريبة على المعاملات الرقمية وسبل الحد من التحديات التي تعوق فرض ضريبة على المعاملات الرقمية في مصر، بالإضافة إلى دراسة تجارب الدول الأخرى (فرنسا، إيطاليا، بريطانيا) في هذا المجال. ذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك خطر تآكل القاعدة الضريبية الوطنية في ظل تزايد الاقتصاد الرقمي، عدم ملائمة التشريعات الضريبية في مصر للتحويلات العميقة في المعاملات المالية، وأوصى الباحث إلى ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية المعلوماتية، والمساهمة مع المنظمات والمؤسسات العالمية لصياغة نظام ضريبي دولي ملائم للتحويلات الكبيرة في الاقتصاد الرقمي.

● دراسة (عبد الحليم، 2018):

تناولت الدراسة الجوانب المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الفحص الضريبي الإلكتروني هو دراسة وتحليل وفحص النظم المحاسبية الإلكترونية والقوائم المالية والمعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني غير ورقي، الأمر الذي يؤدي إلى تنفيذ العديد من

إجراءات الفحص الضريبي بدقة عالية بأسرع وقت ممكن. وأوصت الدراسة بأن يكون الفاحص على دراية كافية بتطبيقات وبرامج تشغيل الحاسب الآلي، وينبغي أن يحصل الفاحص على المعلومات الخاصة بظروف التشغيل الإلكتروني للبيانات المتعلقة بخطة الفحص، كما ينبغي أثناء الفحص والتقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية أن نتعرف على النظام المحاسبي للمؤسسات.

● دراسة (الزنتاتي، 2016):

هدفت الدراسة إلى عرض مشاكل وأساليب الفحص الضريبي الحالية وتقديم إطار مقترح يهدف إلى تطوير كفاءة الأساليب الحالية للفحص الضريبي وعلاج المشاكل التي تواجهها، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن عملية الفحص الضريبي يكتنفها الكثير من أوجه القصور التي تفقدها مقومات العدالة وكفاءة والمرونة والاستقرار، وإن عملية الفحص استغلالية في نظر كثير من الممولين مما يدفعهم إلى التهرب والإضرار بالعملية الضريبية، لا بد من تطوير أساليب الفحص الضريبي لتحسين العلاقة وتعزيز الثقة بين الممولين والإدارات الضريبية.

● دراسة (أبراهيم، 2016):

هدفت الدراسة إلى وضع إطار متكامل لتطوير أداء الفحص الضريبي بهدف تحسين جودة الأداء الضريبي والحد من التقديرات الشخصية في ضوء البيئة المصرية لتتلاءم مع التغييرات الحديثة في التشريعات الضريبية المتلاحقة، وتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن العديد من أوجه القصور في الفحص الضريبي في الواقع العملي تؤدي إلى إحداث فجوة بين الممولين والإدارة الضريبية، وتوافر ضوابط ومؤشرات لتطور الفحص تساعد على رفع كفاءة الأداء الضريبي وجودته، كما تساعد على الحد من التقدير الشخصي، ومن ثم يُدعم الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية.

● دراسة (Su, 2023):

هدفت الدراسة إلى تأثير حكم الإدارة الرقمية للضرائب على تجنب الشركات للضرائب، باستخدام بيانات من 2032 شركة مدرجة عامة في الصين خلال الفترة من 2010-2020، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الرقمية في جميع الضرائب وإدارتها تقلل بشكل فعال من سلوك تجنب الشركات للضرائب، كما أشارت الدراسة أن تطوير التقنيات الرقمية مثل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية لها تأثير مثبت على سلوك تجنب الشركات للضرائب وتستند إلى مشروع « جولدن تاكس 3 » الذي نفذته الحكومة الصينية من 2013-2016 كتجربة طبيعية شبيهة بمقتضبة.

● دراسة (Kamil, 2022) :

هدفت الدراسة إلى تطبيق الذكاء الاصطناعي على تقديم الإقرار الضريبي في العاصمة الخاصة جاكرتا بعينة تتألف من 150 ممولا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تقنية الذكاء الاصطناعي لتقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني لها تأثير إيجابي على الامتثال الضريبي للأفراد، ويمكن استخدام هذه التقنية لتنظيم بيانات الضرائب بشكل منهجي وجعلها أكثر فاعلية وكفاءة

● دراسة (Uyar,etal,2021):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين رقمنة الخدمات الحكومية والتهرب الضريبي من خلال التأثير الوسيط لتقنيات المعلومات والاتصالات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن رقمنة الخدمات الحكومية لها تأثير أقوى على التخفيف من التهرب الضريبي في البلدان التي يكون فيها اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى.

● دراسة (MarkusDilleret,2020):

تهدف الدراسة إلى رقمنة الأعمال الحالية ضرورية وبشكل عاجل في مجال الاستشارات الضريبية من خلال التركيز على العوامل النفسية لمستشاري الضرائب،

وأظهرت الدراسة أن مستشاري الضرائب الذين يتسمون بدرجات عالية من المرونة والانبساط وعدم العصبية والانفتاح على التجارب الجديدة هم من يسجلون مستوى عالياً في الاستجابة للتحول نحو الرقمية.

● دراسة (Colin, 2009):

هدفت الدراسة إلى وضع ضوابط لتحسين الفحص الضريبي، من أجل زيادة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن جودة الفحص الضريبي يعتمد على تحسين موارد الإدارة الضريبية، ويجب فحص ومراجعة ضرائب كبار الممولين بالكامل وليس الاعتماد على عينة، ولا بد من تدريب فاحصي الضرائب باستمرار لزيادة كفاءتهم، التكامل بين إدارات الضرائب لتخفيف عبء التداخل الضريبي على الممولين.

- وتعقيباً على الدراسات السابقة نلاحظ:

● بالرغم من إسهامات القيمة للدراسات السابقة إلا إنها ركزت على استخدام التحول الرقمي من أجل الحد من التهرب الضريبي دون مراعاة العمل على رفع من جودة عملية الفحص.

● أظهرت الدراسات عدم الاهتمام بالبنية التحتية في الدول النامية الأمر الذي يعزي إلى انتشار عمليات التهرب الضريبي من قبل الممولين في تلك الدول.

● أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو بيان دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب.

■ أهداف الدراسة:

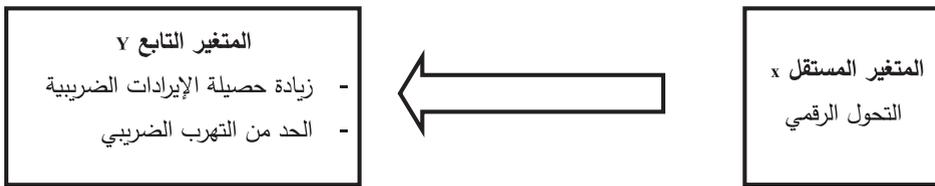
تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في إبراز دور وتأثير التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على طبيعة وأهمية تفعيل التحول الرقمي.
- بيان انعكاس التحول الرقمي على الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي.
- أن تصبح مصلحة الضرائب مصلحة رقمية حديثة تحظى بثقة المجتمع الضريبي لخدمة وتنمية الاقتصاد.
- رفع كفاءة العاملين بمصلحة الضرائب.

■ فروض الدراسة:

- في ضوء تساؤلات البحث وأهدافه يتم صياغة فروض البحث على النحو التالي:
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير كفاءة أداء مصلحة الضرائب.
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي.

■ متغيرات الدراسة:



الشكل (1): متغيرات الدراسة (المصدر إعداد الباحث)

■ منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج العلمي بشقيه الوصفي التحليلي من خلال القيام:

- **الدراسة النظرية:** وذلك من خلال دراسة ما أمكن التوصل من المراجع العلمية المتخصصة، وتحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات الدراسة.
- **الدراسة التطبيقية:** لغرض التحقق من مطابقة الدراسة النظرية مع الواقع في بيئة الفحص والاختبار تم استخدام أسلوب الدراسة التطبيقية وذلك لقياس دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب.

■ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **حدود موضوعية:** قامت وزارة المالية في إصدار حزمة من الإجراءات والقرارات تهدف إلى تطوير وميكنة أجهزة الإدارة الضريبية حتى تتوافق مع بدء العمل في إجراءات تنفيذ الحكومة الإلكترونية « الرقمية»، وهدفت إلى تطوير الأداء بمصلحة الضرائب وتيسير التعامل مع الممولين، وذلك من خلال شبكة معلومات إلكترونية. كل ذلك أدى إلى جودة الفحص الضريبي وتوفير الوقت والجهد والمال وانعكاس ذلك في الحد من التهرب الضريبي.
- **حدود زمنية:** تمثل سلسلة زمنية من سنة 2018-2020 وهي تمثل سلسلة زمنية قبل التحول الرقمي.
- **حدود مكانية:** تقتصر الدراسة على مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي.

■ خطة البحث:

- تم تقسيم خطة البحث في ضوء مشكلة البحث والهدف منه وفي إطار حدوده كالتالي:
- **أولاً:** مقترح الدراسة
 - **ثانياً:** الجانب النظري: ويتناول المواضيع التالية:

- ما هية وطبيعة التحول الرقمي
- ماهية وطبيعة والفحص الضريبي
- الفحص الضريبي الإلكتروني
- انعكاس جودة الفحص الضريبي على الحد من التهرب الضريبي

● ثالثاً: الدراسة الميدانية

● رابعاً: يتم تناول فيه:

- نتائج البحث

- التوصيات

■ الإطار النظري

● ماهية وطبيعة التحول الرقمي:

يشكل التحول الرقمي في مجال الضرائب فرصة لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية، ولكن يتطلب مواجهة تحديات مثل حماية البيانات الضريبية، وتدريب الكوادر، وتطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة، وتبني أفضل الممارسات الدولية، والشراكة مع القطاع الخاص.

ويقصد بالتحول الرقمي دمج تكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات العمل، وهو تغيير ثقافي يتطلب من المؤسسات أن تتحدى باستمرار الوضع الراهن والتجربة باستمرار. كذلك هو التحول في الأعمال أو الحكومات من خلال إجراء تغييرات جذرية تطال العمل والإجراءات والعمليات، حيث يتدخل في وظائف جميع المؤسسة من المبيعات إلى التوريد وتقنية المعلومات وكل سلسلة القيمة (سلايمي وبوشي، 2019).

كما عرفت شركة الاستشارات الدولية IDS التحول الرقمي بأنه العملية المستمرة التي

تقوم بها المؤسسات للتكيف مع متطلبات عملائها وأسواقها (النظام البيئي الخارجي) عبر توظيف القدرات الرقمية من أجل ابتكار نماذج عمل جديدة ومنتجات وخدمات تمزج بسلاسة بين الأعمال الرقمية واليدوية وتجارب الزبائن، مع تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء التنظيمي في نفس الوقت.

ومع استمرار مبادرات التحول الرقمي في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، ستزيد مبادرات الابتكار وحروب المنصات التقنية، كما سيتم استخدام البيانات بشكل متزايد لتعزيز الميزة التنافسية، وسيحدث هناك تغيرات كبيرة في مكانة الأسواق. وفي ظل هذه التغيرات الكبيرة غير المسبوقة، من المؤكد أن المنشآت التي ستتجح في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت الراهن هي التي ستتمكن من المنافسة في المستقبل (الشانداني، 2018).

ويُعد التحول الرقمي إطاراً يُعيد تشكيل الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون ويفكرون ويتفاعلون ويتواصلون بها اعتماداً على التقنيات المتاحة، مع التخطيط المستمر والسعي الدائم لإعادة صياغة الخبرات العلمية. كما يوفر إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، تنافسية ومستدامة عبر تحقيق تغيير جذري في الخدمات الموجهة لمختلف الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستخدمين، مع تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة مترافقة مع صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ (الصمغ، 2018).

من خلال التعريفات والمفاهيم السابقة يتضح أن عملية التحول الرقمي تتطلب وجود أساليب عمل وقدرات تقنية ورقمية يتم من خلالها ابتكار منتجات وخدمات إبداعية مقارنة بالطرق التقليدية في تقييم الخدمات، إضافة لتحسين الكفاءات التشغيلية لإنجاز الخدمات بأقل تكلفة ممكنة والاستحواذ على شريحة أكبر من العملاء من أجل التفوق على المنافسين.

● أهمية التحول الرقمي:

تكمن أهمية التحول الرقمي في المؤسسات وخاصة الحكومية في تحقيق العديد من

الجوانب الإيجابية المتعلقة بزيادة الأعمال والابتكار وتطوير الأداء من خلال (منصة حكومة، 2016):

- كفاءة المعاملات والخدمات الحكومية: حيث تساعين الحكومات بالأدوات الرقمية لتحسين تعاملاتها مع الجمهور والقطاع الخاص، وفي البداية تركز أغلب الدول على الأنشطة كبيرة الحجم، علماً بأن نجاح الخدمات الرقمية يعتمد على فهم الحكومات لرؤية واحتياجات الجمهور واستعدادها لتعديل السياسات والخدمات لتتوافق مع تفضيلاتهم مثل تقديم الخدمات عبر تطبيقات الهواتف الذكية.

- تحسين اتخاذ القرارات: تستفيد المؤسسات الحكومية من تحليل البيانات الضخمة في مجالات مختلفة كالمدفوع والسلامة العامة والرعاية الصحية، كما تستطيع الحكومات توظيف أنظمة معقدة للتحليلات تستقي بيانات من مصادر متعددة وتستجيب للتغيرات في الوقت الحقيقي.

- يساهم في القضاء على الفساد، وتقليل مدة الإجراءات الحكومية، ووجود بيئة معلوماتية تتسم بالكفاءة والفعالية، وارتباطها بتنفيذ الشمول المالي، في القضاء على كل أنواع المعاملات غير الشرعية.

- إن تسهيل البيانات تبادل البيانات تسهم في تعزيز الشفافية وثقة المواطنين في مؤسساتهم الحكومية، في ظل إتاحة فرص متساوية للمواطنين للحصول على معلومات المتعلقة بالأعمال والفرص الاستثمارية المتاحة.

- يسهم التحول الرقمي في خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع من العملاء.

- أصبح التحول الرقمي ضرورة لمواكبة الثورة التكنولوجية، والانتقال من الخدمات التقليدية إلى الخدمات الرقمية ويمكنه الخدمات الحكومية، والقضاء على

البيروقراطية وتقليل أخطاء العمل البشري، والفصل بين المواطن ومقدمي الخدمة، للحد من الفساد وترشيد النفقات.

● فوائد التحول الرقمي:

يحقق التحول الرقمي فوائد مختلفة لكل من مقدمي الخدمة - سواءً الحكومة أو القطاع الخاص- وأيضا العاملين على الخدمة، ومن أهم الفوائد التي يحققها (جامعة الدول العربية، 2019: 133، مجلس الوزراء، 2020، والأمم المتحدة، 2020):

- توفير الجهد والتكلفة بشكل كبير على أفراد والمستثمرين، والمؤسسات المقدمة للخدمة.
- يساعد على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- تقليل مدة الإجراءات الحكومية، ووجود بيئة معلوماتية تتسم بالكفاءة والفعالية، وارتباطها بتنفيذ الشمول المالي في القضاء على كل أنواع المعاملات غير الشرعية.
- يمكن أن يغير آلية عمل المؤسسات والشركات وثقافتها، وتجربة عملائها إلى الأفضل، كما قد يُمكن الشركات من التكيف السريع لمواكبة التغيرات ومتطلبات سوق العمل.
- توفير جديدة للمشروعات التجارية، مما يُسهم في تحسين التوظيف وريادة الأعمال، مع تعزيزه للخدمات العامة المتوفرة، مثل الخدمات الصحية والتعليمية.
- بناء علاقة جديدة بين افراد المجتمع ومؤسسات الحكومة، مع التركيز على تجربة المواطن كمستخدم للخدمات العامة من خلال تعزيز الخدمات الالكترونية التي تقدمها الحكومة.
- تُسهم رقمته تقديم الخدمات الحكومية في الحد من عمليات النصب والاحتيال، والحد من الفساد المرتبط بالرشاوى التي يقبلها بعض الموظفين الحكوميين لتقديم تلك الخدمات.
- السماح بطريقة آلية وشفافة لمن يرغب من أصحاب الابتكارات في المشاركة في النشاط

الاقتصادي والحصول على فرص عمل بدون تدخل بشري من خلال المعارض الإلكترونية للتوظيف وعرض الابتكارات والحصول على الموافقات والتمويل بصورة إلكترونية وشفافة.

- تُسهل الحكومة الإلكترونية على المواطن استخدام حقوقه المدنية من خلال سهولة وصوله بصورة ميسرة لكافة الخدمات الحكومية المتاحة بشفافية ونزاهة، مما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

● عوائق وتحديات تطبيق عملية التحول الرقمي:

تواجه عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات والشركات العديد من العوائق التي تؤثر على الأهداف المرجوة، ومن أهم هذه العوائق (علي، 2020):

- نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة والقادرة على التغيير وقيادة برامج التحول الرقمي داخل المؤسسة.

- نقص الميزانيات المرصودة لعملية التحول الرقمي قد تحد من تحقيق النتائج المرجوة.

- ضرورة رفع ثقافة المواطن التكنولوجية، واستحداث منبر انشر ثقافة الأمن المعلوماتي والتعامل السليم مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- عدم وجود استراتيجية رقمية شاملة.

- محدودية توظيف التكنولوجيا اللازمة للتحول الرقمي.

ورغم العوائق والتحديات التي تواجه التحول الرقمي في ليبيا، إلا إن الحكومة الليبية ترغب في التغلب على العوائق وتحقيق نتائج إيجابية من الاستثمار والتحول الرقمي، علماً بأن اتخذت برامج واستراتيجيات للتحول الرقمي وذلك بحلول عام 2030، ويظهر جلياً تطبيق التحول في بعض القطاعات والفئات المجتمعية كالقطاع المصرفي وتطبيقات الخاصة ببعض خدمات التي تقدمها الحكومة الليبية.

● التقنيات ومتطلبات التحول الرقمي:

- من أبرز التقنيات والأدوات التي تدعم التحول الرقمي، ما يلي:
- البيانات الضخمة وأدوات التحليل الخاصة بها والتي تساعد على اتخاذ القرارات.
- أجهزة الهاتف النقالة، والتي من خلالها يستطيع العميل متابعة كل ما يهمه من خدمات.
- شبكات التواصل الاجتماعي، والتي عززت الأعمال التجارية وخصوصاً التسويقية منها.
- الحوسبة السحابية، والتي تُسهم كثيراً في إحداث عملية التحول الرقمي.
- انترنت الأشياء، يعتبر من العوامل المساعدة في تحول أي شركة رقمياً.
- تقنية كشف المواقع، والتوثيق وكشف الاحتيال.
- التفاعل المتقدم بين الانسان والآلة.
- أجهزة الطباعة ثلاثية الأبعاد، وأجهزة الاستشعار الذكية.
- الواقع المعزز (أجهزة قابلة للارتداء).
- تحليل البيانات الكبيرة والخوارزميات المتقدمة.
- التفاعل مع المستخدمين وجمع بياناتهم.
- وتعتمد فكرة التحول الرقمي في أداء الخدمات داخل المؤسسات الحكومية على:
- توفير الوقت والجهد للأشخاص من خلال جعل الخدمات أكثر كفاءة.
- توفير أموال الحكومة.
- تعزيز التكامل والترابط بين الجهات الحكومية المختلفة على المستوى الوطني.

● التحول الرقمي في المنظومة الضريبية:

النظم الضريبية شأنها شأن القطاعات والأنشطة في الدولة، تأثرت بالتحول الرقمي في الفترة الأخيرة وذلك لخدمة الدولة وزيادة الحصيلة الضريبية، حيث يساهم التحول الرقمي للنظم الضريبية في تحصيل حقوق الدول والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية، مما يساعد في زيادة الموارد العامة للدولة، ورفع كفاءة الأداء المالي وبالتالي فإن التحول الرقمي له أثر كبير على النظم الضريبية، حيث يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية، وتبسيط وتوحيد الإجراءات، وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وتحقيق العدالة الضريبية (اللواتي، 2021).

ويؤدي تبني رقمنة النظام الضريبي إلى تطوير أدوات تحليلية جديدة مما يزيد من كفاءة وفاعلية إدارة الضرائب، وتقليل من الأعباء إلى حد كبير بالنسبة لمختلف شرائح دافعي الضرائب. تشمل هذه التطورات (اللواتي، 2021):

- إدخال قدر أكبر من التقارير التي يتم التحقق منها من خلال أطراف ثالثة، على سبيل المثال، دمج المعلومات في العمليات الإدارية القادمة من الوسطاء الماليين، وأجزاء أخرى من الحكومة.
- اعتماد أنظمة تقارير أكثر موثوقية على سبيل المثال، رقمنة فواتير ضريبة القيمة المضافة، وسجلات النقد عبر الإنترنت.
- الكشف المُحسن عن عدم الامتثال المُحتمل من خلال نموذج أفضل لتقييم المخاطر، وذلك باستخدام كميات كبيرة من البيانات الرقمية وتقنيات التحليل المتقدمة.
- تحسينات في الخدمات لدافعي الضرائب، بما في ذلك من خلال الإيداع الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، وأدوات الخدمة الذاتية عبر الإنترنت.

● ماهية وطبيعة الفحص الضريبي:

يُقصد بالفحص الضريبي النشاط الذي يقوم به الفاحص الضريبي، للتأكد من صحة

القياس المحاسبي للعمليات المالية المتقدمة في الإقرارات ودرجة موثوقيتها وإظهارها للضريبة الصحيحة، وذلك إسناداً إلى قواعد ومعايير تستمد أصولها من معايير وقواعد المراجعة (حوسو، 2005).

ويُعرف أيضاً الفحص الضريبي بأنه « نوع من أنواع مراجعة الحسابات لأغراض خاصة، وهو المرحلة الأساسية والفنية من مراحل عمل الإدارة الضريبية، ويهدف الفحص الضريبي إلى التأكد من صحة ما ورد بالإقرار الضريبي مع ما ورد بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية والتقارير المالية للمنشأة والتي تم إعدادها في ضوء الأصول والمبادئ والسياسات والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وذلك من خلال إجراءات اختبارات المصادقية وفقاً لقانون الضريبة وفي ضوء معايير المراجعة ذات العلاقة» (عبدالعزیز، 2020، 8).

إن الهدف الرئيسي للفحص الضريبي هو الوصول إلى الربح الضريبي الحقيقي نسبياً أو يكون قريب منه (النعبي، 2008)، ويكافح التهرب الضريبي والقليل منه ويصبح رادعاً أمام الممولين قبل القيام بعملية التهرب عندما يتولد الشعور بأن عملية الفحص الضريبي اللاحقة تؤدي إلى اكتشاف عملية التهرب و ما ينتج عنه من عقوبات (Edward, 1989).

وحتى يمكن تحقيق الأهداف العامة لنشاط الفحص الضريبي، يجب أن يحقق الفحص الضريبي الأهداف الفرعية التالية (سلامة، 2011):

- التحقق من الالتزام بتطبيق الدورة المحاسبية وانتظام الدفاتر والسجلات من الناحية الشكلية وفقاً للقواعد والأصول القانونية والمحاسبية المنظمة لها.
- التحقق من مدى صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات.
- التأكد من أن الدفاتر والسجلات تشمل كافة أنشطة الممول.
- معالجة كل من جاء بالدفاتر والسجلات بالمعالجة الضريبية السليمة.
- قياس الربح الخاضع للضريبة عن طريق مقابلة الإيرادات الخاضعة للضريبة بتكاليف الحصول عليها واجبة الخصم.

ويُمكن تفعيل نشاط الفحص الضريبي من خلال تبسيط واستقرار نظام الفحص وتقليل إصدارات المصلحة المتعلقة بالفحص الضريبي، وتوفير الحجم المناسب من الموارد البشرية والمادية والتقنية، وتطبيق نظام الإقرارات الضريبية المعبأة مُسبقاً من خلال الاستفادة من تقنيات المعلومات، وأيضاً الاعتماد على معلومات الطرف الثالث، ورفع كفاءة إجراءات التقاضي ونظام حل المنازعات الضريبية، وتركيز نشاط الفحص على المخاطر الإيرادات الكبيرة، واتباع سياسة الثواب والعقاب مع الممولين المتعاونين وغير المتعاونين في إطار التشريع الضريبي (Jensen, 2012).

● الفحص الضريبي الإلكتروني:

هو فحص السجلات والدفاتر والبرامج المحاسبية المعدة إلكترونياً ارتكازاً على قواعد التشريع الضريبي، ووفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بغرض التأكد من صحة الربح المحاسبي ومن ثم تحديد الوعاء الخاضع للضريبة (سالم، 2016).

كما يقصد به استخدام الحاسب الآلي عن طريق قاعدة البيانات المخزنة على الحاسب من واقع ملف الممول لدى مصلحة وما ورد به من معلومات وتقارير فحص من المأمور المختص، وكذلك البيانات الواردة من الإقرار الإلكتروني المقدم من الممول، ومن ثم مقارنتها بالواقع مما يوفر الوقت والجهد المبذول من قبل مأمور الضرائب (السباخي، 2014).

ووصف (سالم، 2015) الفحص الإلكتروني بأنه دراسة وتحليل وفحص النظم المحاسبية الإلكترونية والقوائم والتقارير المالية المعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني غير ورقي ارتكازاً على القواعد المقررة في التشريع الضريبي ووفقاً للقواعد والأصول والمبادئ المحاسبية والمعتمدة من الحاسب والتأكد من صحة الضرائب المربوطة وفقاً للإقرار المقدم.

● انعكاس جودة عملية الفحص على الحد من التهرب الضريبي:

تعتبر جودة الفحص الضريبي أحد أهم العوامل المؤثرة في مكافحة التهرب الضريبي.

- فكلما ارتفعت جودة الفحص، قلت فرص الممولين في التهرب من دفع الضرائب المستحقة عليهم. وتنعكس جودة عملية الفحص للحد من التهرب الضريبي، في النقاط التالية:
- الفحص الضريبي الجيد يعزز ثقة الممولين في النظام الضريبي، مما يشجعهم على الالتزام الطوعي بدفع الضرائب.
 - الفحص الضريبي الجيد يضمن تحصيل جميع الضرائب المستحقة للدولة، مما يساهم في زيادة الإيرادات العامة.
 - الفحص الضريبي العادل يضمن أن يتحمل جميع الممولين أعباء الضرائب بنسب متساوية، مما يقلل من الشعور بالظلم والتمييز.
 - توجد علاقة عكسية بين جودة الفحص الضريبي ومعدلات التهرب الضريبي، بمعنى أن ارتفاع جودة الفحص يؤدي إلى انخفاض معدلات التهرب.

■ الدراسة الميدانية

بعد أن تناول الباحث الإطار النظري لموضوع الدراسة المتمثلة في دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلته الإيرادات الضريبية، سيقوم الباحث بإجراء الدراسة الميدانية بهدف التأكد من صحة الفروض التي تم تحديدها في مستهل الدراسة.

● مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار حجم العينة من مجتمع متمثل في عدد من موظفي ومراجعي الضرائب ومديري بمصلحة ضرائب مدينتي طرابلس وبنغازي وتم جمع البيانات عن طريق قوائم الاستبيان وتم توزيع (70) قائمة استبيان تمكن الباحث من الحصول على (47) ولم تسترد (24).

● تحليل البيانات الديموغرافية

عند النظر إلى الجدول رقم (1) نلاحظ أن أعضاء أفراد العينة من الذكور يشكلون

الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث، حيث يشكلون ما نسبته (74.5 %) مقارنة مع فئة الإناث (25.5 %). كما نلاحظ عند النظر إلى متغير المؤهل العلمي نجد أن حملة البكالوريوس يشكلون الغالبية العظمى من أفراد العينة (40.4 %)، يليها حملة الدبلوم العالي (34 %)، ثم حملة درجة الماجستير (23.4 %) والدكتوراه (2.1 %)، وهذا ربما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة لا يميلون إلى الرفع من مستواهم العلمي حيث إن مجموع حملة البكالوريوس والدبلوم العالي (40.4 %، 34 %) يمثل أكثر من 74 % من مجموع أفراد العينة. أما عند النظر إلى متغير عدد سنوات الخبرة نجد أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تتراوح سنوات خبراتهم من 5 سنوات إلى 15 سنة (36.2 %) وأقل من 5 سنوات (29.8 %)، وربما هذه النسبة تعكس أن أغلب أفراد العينة من فئة الشباب وهم من يحملون درجة البكالوريوس والدبلوم العالي. أخيراً نجد أن نسبة مهمة من أفراد العينة (38.3 %) تلقوا دورة تدريبية واحدة فقط ومجموعة تلقوا دورتين (29.8 %) وهم يشكلون نسبة كبيرة جداً. عند ربط عدد الدورات التدريبية مع عدد سنوات الخبرة نجد أن غالبية أفراد العينة لهم خبرة من 5 إلى 15 سنة وأغلب أفراد العينة تلقوا دورة واحدة فقط، وهذا يشير إلى ضعف الجهود التدريبية في المؤسسة قيد الدراسة.

الجدول (1): تحليل البيانات الديموغرافية (المصدر: إعداد الباحث)

النوع			
النسبة المئوية	التكرار	البيان	
74.5 %	35	ذكر	متغير النوع
25.5 %	12	أنثى	
100 %	47	المجموع	

المؤهل العلمي			
النسبة المئوية	التكرار	البيان	
٪ 34	16	دبلوم	متغير المؤهل العلمي
٪ 40.4	19	بكالوريوس	
٪ 23.4	11	ماجستير	
٪ 2.1	1	دكتوراه	
٪ 100	47	المجموع	
سنوات الخبرة			
النسبة المئوية	التكرار	البيان	
٪ 29.8	14	أقل من 5 سنوات	متغير سنوات الخبرة
٪ 36.2	17	من 5 إلى 15	
٪ 19.1	9	من 16 إلى 20	
٪ 14.9	7	أكثر من 20 سنة	
٪ 100	47	المجموع	
الدورات التدريبية			
النسبة المئوية	التكرار	البيان	
٪ 38.3	18	دورة	متغير الدورات التدريبية
٪ 29.8	14	دورتان	
٪ 14.9	7	أكثر من دورة	
٪ 17.0	8	لا شيء	
٪ 100	47	المجموع	

● تحليل الاعتمادية (أو الثبات) لأداة القياس

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيمة ألفا كرو نباخ لجميع متغيرات أو محاور الدراسة $> = 0.60$. حيث يمكن ملاحظة أن أقل قيمة كانت 0.807. وهذا يعني أن الاستبيان له معامل ثبات عال جداً مما يشير إلى صلاحية الاعتماد على الاستبيان في الحصول على نفس النتائج عند تكرار استخدام أداة القياس الحالية مرة أخرى.

الجدول (2) معاملات الثبات لمقاييس الدراسة الحالية (المصدر: إعداد الباحث)

المتغير	معامل ألفا كرو نباخ
مقياس دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي	0.7
مقياس دور التحول الرقمي في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية	0.6
مقياس دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي	0.6

● تحليل صدق أداة القياس (الصدق الداخلي)

يتضح من الجدول أدناه أن القيمة الاحتمالية لجميع الفقرات دالة عند مستوى دلالة (0.01) وعند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني أن جميع هذه الفقرات مرتبطة ارتباطاً طردياً بالمجال الرئيسي الذي تنتمي إليه. حيث تراوحت معاملات الارتباط ما بين 0.320 و 0.725. وهذا يشير إلى تفعيل آليات التحول الرقمي لمنظومة الضرائب يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي وتحقق صدق أداة القياس الحالية. ولكن نلاحظ أن الفقرة الثانية (س2) التابعة لمحور دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي غير دالة سواء عند (0.01) أو عند (0.05)، لذا قام الباحث بحذف هذه الفقرة وعدم استخدامها في التحليل فهي لا تنتمي إلى هذا المحور. لذا فالباحث على درجة عالية من الثقة بأن المقاييس الثلاثة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي،

وهذا يعني أن جميع العبارات التي وضعت في المقياس الحالي تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيئاً آخر.

الجدول (3): صدق الاتساق الداخلي (المصدر: إعداد الباحث)

دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي			دور التحول الرقمي في زيادة حصة الإيرادات الضريبية			دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة
0.000	.498**	س19	0.000	.565**	س11	0.001	.466**	1
0.000	.558**	س20	0.000	.572**	س12	0.082	0.257	2
0.000	.492**	س21	0.000	.492**	س13	0.000	.504**	3
0.001	.459**	س22	0.000	.505**	س14	0.019	.342*	4
0.013	.359*	س23	0.001	.471**	س15	0.000	.526**	5
0.008	.384**	س24	0.000	.725**	س16	0.000	.630**	6
0.013	.361**	س25	0.000	.490**	س17	0.000	.579**	7
0.000	.515**	س26	0.009	.378**	س18	0.000	.601**	8
0.000	.538**	س27				0.000	.625**	9
0.028	.320**	س28				0.000	.570**	10

0.05* .01**

● اختبار فرضيات الدراسة:

لغرض الاختبار الدقيق لفرضيات الدراسة قام الباحث بتحديد معيار الذي بناءً عليه سيتم الحكم على وجود أو عدم وجود أثر، ثم تحديد حجم هذا الأثر من حيث شدته، وفيما يلي الخطوات:

- أولاً: قياس الأثر:

لمعرفة ما إذا كان هناك أثر أم لا، قام الباحث بأخذ المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت عند اختبار الفرضيات وتحديد مدى ارتفاع (وجود أثر) أو انخفاض (عدم وجود أثر) متوسط المحور من خلال مقارنة المتوسط الفعلي مع المتوسط النظري لمقياس ليكرت.

- المتوسط النظري هو عبارة عن مجموع درجات مقياس ليكرت مقسومة على عدد درجات المقياس

إذا كان المتوسط النظرية هو X فإنه يستخرج كما يلي:

إذا سيتم مقارنة المتوسط النظري 3 مع المتوسط الفعلي باستخدام اختبار تي لعينة واحدة (One - sample t Test).

- ثانياً: قياس حجم الأثر:

لغرض معرفة حجم الأثر الناتج عن التحول الرقمي، فإن المتوسط الفعلي سوف يقارن مع المتوسطات المعيارية كما في الجدول رقم (4) وذلك لمعرفة شدة الأثر. هذه المتوسطات المعيارية.

الجدول (4) تحديد معيار حجم الأثر (المصدر: إعداد الباحث)

نوع الأثر	المتوسط الحسابي
أثر ضعيف	أقل من 2.33
أثر متوسط	من 2.33 إلى أقل من 3.66
أثر قوي	أكبر من 3.66

يسعى الباحث إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير كفاءة أداء مصلحة الضرائب.

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لمتغير دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي (3.832) أعلى من المتوسط النظري البالغ 3، وهذا الاختلاف دال عند مستوى دلالة إحصائية ($a=0.01$). مما يشير إلى أن التحول الرقمي له تأثير كبير على جاهزية الإدارة الضريبية من خلال التحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني مما يحسن كفاءة الإدارة ويخفف العبء الإداري على الموظفين ويقلل الوقت والجهد لكل من الممول والإدارة الضريبية، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير كفاءة أداء مصلحة الضرائب)). كما أن هذا الأثر قوي جداً حيث عند مقارنة المتوسط الفعلي (3.832) مع المتوسط المعياري (3.66) كما في الجدول رقم (4).

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وزيادة الإيرادات الضريبية.

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لمتغير دور التحول الرقمي في زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية (4.011) أعلى من المتوسط النظري البالغ 3، وهذا الاختلاف دال عند مستوى دلالة إحصائية ($a=0.01$). ويشير إلى أن تفعيل استخدام التحول الرقمي لمنظومة الضرائب يؤدي إلى زيادة حصيلته الإيرادات الضريبية وتطبيق نظام الدفع الإلكتروني حيث يساعد على تسهيل السداد والتقليل من عبء الامتثال إلى دافعي الضرائب، وبناء عليه تكون نتيجة الاختبار رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وزيادة حصيلته الإيرادات الضريبية). كما أن هذا الأثر قوي جداً حيث عند مقارنة المتوسط الفعلي (4.011) مع المتوسط المعياري (3.66) كما في الجدول رقم (4).

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي والحد التهرب الضريبي.

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لمتغير دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي (4.074) أعلى من المتوسط النظري البالغ 3، وهذا الاختلاف دال عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.01$). ويشير الاختبار إلى أن تأثير التحول الرقمي على زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي بناء على معنوية الاختبار فإن له أثراً إيجابياً فكلما زاد استخدام التحول الرقمي زاد الامتثال وقل التهرب الضريبي وتحققت العدالة الضريبية، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي والحد التهرب الضريبي). كما أن هذا الأثر قوي جداً حيث عند مقارنة المتوسط الفعلي (4.074) مع المتوسط المعياري (3.66) كما في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (5): اختباراً لعينة الدراسة (المصدر: إعداد الباحث)

المتغير	حجم العينة	المتوسط الافتراضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	حجم الأثر
دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي	47	3	3.832	0.537	0.000	قوي
دور التحول الرقمي في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية	47	3	4.011	0.480	0.000	قوي
دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي	47	3	4.074	0.381	0.000	قوي

0.01**

■ النتائج والتوصيات

● نتائج الدراسة

التحول الرقمي له أثر كبير في زيادة التحصيل الضريبي وذلك باتباع مجموعة من الآليات التي تساعد في تحديث عمل مصلحة الضرائب وهي:

- تطبيق الإقرارات الضريبية الإلكترونية والدفع الإلكتروني ونظام الفاتورة الإلكترونية مما يساعد في تحسين الامتثال وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.

- التحصيل الإلكتروني للضرائب سيكون شكلاً من أشكال القضاء على الفساد المالي والإداري وتوقع الإيرادات الضريبية المستقبلية.

- يساهم التحول الرقمي في تحديث المنظومة الضريبية وتسهيل الإجراءات على المكلفين وتخفيف أعباء الامتثال على المكلفين مما يحقق العدالة الضريبية ويزيد الإيرادات الضريبية.

- يساعد النظام الضريبي الإلكتروني في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي مما يزيد الإيرادات الضريبية.

- أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية هي: أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وكفاءة المنظومة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

● التوصيات الدراسة

- أوصت الدراسة بضرورة استكمال عملية التحول الرقمي وتطوير مستوياتها الحالية داخل مصلحة الضرائب بالتحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني مما يحسن من كفاءة الإدارة ويقلل العبء الإداري على الموظفين.

- الاهتمام بتدريب وتطوير الموظفين بمصلحة الضرائب لرفع كفاءتهم في المجال الضريبي.

- ضرورة توفير نظام معلومات إلكتروني جيد وبناء قواعد بيانات متكاملة من خلال

تحديد الاحتياجات الأساسية اللازمة لاستكمال التحول الرقمي والتعاقد مع جهات خارجية لتوفير الأنظمة والبرمجيات التي تساهم في تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية داخل مصلحة الضرائب.

- ضرورة زيادة وعي المكلفين وتوعيتهم بأهمية التحول الرقمي للنظام الضريبي الإلكتروني.

- الاطلاع على تجارب الدول في مجال تطبيق التحول الرقمي في المنظومة الضريبية.

■ المراجع:

● المراجع العربية

- ابراهيم، آمال علي، 2021، دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع اشارة للاقتصاد المصري)، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الاول يناير.
- ابراهيم، طه خيرى طه، 2016، مدخل مقترح لتطوير الفحص الضريبي بهدف تحسين جودة الأداء الضريبي والحد من التقديرات الشخصية، الفكر المحاسبي، 20(6)، 567-642. doi: 10.21608/atasu.2016.48918
- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الإلكترونية 2020، الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، نيويورك 2020.
- جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، فبراير 2019.
- حوسو، محمد محمود ذيب، 2005، "المراجعة للأغراض الضريبية"، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- زناتي، فارس محمد، 2016، استخدام الأساليب الحديثة في تطوير الفحص الضريبي لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية 2030، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المؤتمر الضريبي الرابع والعشرين، المجلد الثالث، مايو.
- سالم، طاهر على، 2015: "دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، المجلد الثاني، العدد 1، 282-303.

- سالم، طاهر على، 2016: "دراسة تحليلية للجوانب المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني"،
المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، المجلد السادس، العدد الأول.
- السباخي، عبد المنعم حسن، 2014: "الفحص الضريبي الممكن ومشكلات التطبيق"، المؤتمر
الضريبي الحادي والعشرين بعنوان إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية
والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مصر، المجلد الثالث، ص1-
27.
- سلايمي؛ بوشي، جميلة ويوسف، 2019، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم
القانونية والسياسية، 10(2)، 944-967.
- عبد الحليم، الحمزة، 2018. الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية:
نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية،
17(1)، 87-109.
- عبد العزيز، غريب محمد غريب، 2020: "تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الفحص
الضريبي للحد من الفجوة الضريبية" كلية التجارة، جامعة عين شمس، قسم المحاسبة والمراجعة.
- عبد الله، آمال، 2021، دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع إشارة خاصة
للاقتصاد المصري). مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(العدد الأول - الجزء الثاني)، 260-
291. doi: 10.21608/jsst.2020.46228.1140
- علي، محمد موسى، 2020، دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي
المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030م "بين حتمية التغيير ...
ونواتج التطبيق"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة
السادات.
- قابيل، الباز فوزي الباز أحمد، 2014، مقترح للاستفادة من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي في
تطوير التأهيل العلمي الأكاديمي في المجال الضريبي، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين: إعادة
بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، القاهرة، مصر، مج3.
- الكعبي، جبار محمد، 2008: "المراجعة والفحص الضريبي" الطبعة الثانية، مكتبة الكرار، بغداد.
- اللواتي، نسرين فوزي، 2021، (التحول الرقمي لمنظومة الضرائب خارطة طريق الاقتصاد
المستدام) بوابة الاهرام.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، عالم التكنولوجيا، السنة (1)، العدد (1)،
مارس 2020.

- نصير، مبروك محمد السيد، 2021، " نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الإلكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، مصر، ع2، ديسمبر.

● المراجع الاجنبية

Kamil I., 2022, Influence Artificial Intelligence Technology For E-filling and Digital Service Tax (DST) in Tax Administration on Tax Compliance, International Journal of Management Studies and Social Science Research, Volume 4, Issue 1, January-February. ISSN: 25820265-, p. 144156-.

Markus Diller, et al (2020). The effects of personality traits on digital transformation: Evidence from German tax consulting, International Journal of Accounting Information Systems, Volume 37, June, P 217.

Su, Larry. (2023). Tax Administration Digitization and Corporate Tax Avoidance: A Quasi-Natural Experiment Based on the Golden Tax III Project in China. 10.21203/rs.3.rs-2736865/v1.

Uyar, Ali & Fernandes, Valérie & Kuzey, Cemil. (2021). The mediating role of corporate governance between public governance and logistics performance: International evidence. Transport Policy. 109. 10.1016/j.tranpol.2021.05.023.